



LONDON
INTERNATIONAL
ACADEMY



الأكاديمية السورية الدولية

للتدريب و التطوير

Syrian International Academy
For Training & Development

البرنامج النووي الإيراني بين السيادة والسيادة

Iran's Nuclear Program Between Politics And Sovereignty

دراسة أعدت لنيل درجة الدبلوم في العلاقات الدولية والدبلوماسية

إعداد الطالب
أمل موفق شاكر

إشراف:
د. حسام عبد الرحمان

2016-2017

فهرس المحتويات

1	مقدمة عامة.....
3	المبحث الأول - إيران وعوامل البحث عن القوة
3	المطلب الأول: الحاجة إلى البقاء
6	المطلب الثاني: الحاجة إلى الردع
7	المطلب الثالث: الحاجة إلى الهيئة والسمعة الدولية
9	المبحث الثاني: النووي الإيراني ومراحل البناء
10	المطلب الأول: المرحلة الأولى: مرحلة التأسيس والنشأة.....
11	المطلب الثاني: المرحلة الثانية مرحلة التوقف والعودة 1979-1990
13	المطلب الثالث: المرحلة الثالثة مرحلة الاندفاع المكثف 1991-2017
16	المبحث الثالث: وجهة النظر الإيرانية فيما يتعلّق بطبيعة وأهداف برنامجها النووي.....
19	المطلب الأول: موقف الوكالة الدولية للطاقة الذرية والاتحاد الأوروبي من البرنامج النووي الإيراني..
22	المطلب الثاني: الموقف الأمريكي والإسرائيلي.....
29	الخاتمة:.....
31	المراجع

مقدمة عامة:

إنّ التقدّم الهائل لعجلة البحث العلمي في السنوات الأخيرة واتّساع أدواتها أدّى إلى التطوّر التكنولوجي الهائل والذي كان السمة الفريدة في القرن العشرين، هذا التطوّر الذي من المفترض أن يكون بخدمة البشرية بكافة مجالاته، لم يأخذ المجرى الصحيح بسبب الشر الذي استوطن القلوب، و الطمع الذي احتلّ الأفئدة و أنا الدول الكبرى التي تضخّمت، فلم تعد ترى إلاّ التوسع و الانتشار على حساب الأبرياء، وعلى حساب الطبيعة كافةً، فأخذت تحوّل هذا التطوّر إلى تدمير هذه البشرية وتلوّث الكون باختراعها الأسلحة التدميرية الشاملة، بدلاً من استخدامها لخدمة هذه البشرية والارتقاء بهذا العالم إلى ما يخدم مصلحة أبنائه، ولكن الظلم يكاد يُطبق على العالم باسم الدين تارةً وباسم محاربة البدعة والعودة إلى ما كان عليه السلف الصالح تارةً وباسم التكفيرين الذين يقتلون ويخربون وينهبون وينتهكون الأعراض غافلون إلى أنّ شرارة الحرب ستؤدي إلى حروب لن تنطفئ نيرانها، و ستمتد إلى العالم بأكمله والخوف من أن تتكرّر مأساة الحرب العالمية الثانية التي استخدم فيها السلاح النووي المدمّر .

السلاح النووي الذي كان محظوراً على دول ومباحاً لدول أخرى، أدّى لحدوث نزعة قوية جداً لدى بعض الدول لامتلاك أسلحة الدمار الشامل بأنواعها الثلاثة (النوية، الكيماوية، البيولوجية) ونظراً للقدرة التدميرية الهائلة للسلاح النووي، والذي يشكل قوة جذابة جداً لعدد من الدول التي تسعى لدعم نظامها الأمني ولعب دور القوى المهيمنة في محيطها الجيوستراتيجي. لذلك قد سعت الكثير من الدول العربية والغربية لامتلاكه، وقد شكّل امتلاك الجمهورية الإسلامية الإيرانية لمفاعلات نووية هاجساً كبيراً للكثير من الدول، كما وقد شهد البرنامج النووي الإيراني ذروة الاهتمام الدولي.

يهدف هذا البحث إلى دراسة غايات الجمهورية الإسلامية الإيرانية من تطوير المفاعلات النووية والشكوك الدولية حول سلمية التخصيب النووي الإيراني وآثاره في رسم ملامح العلاقات الإيرانية مستقبلاً على الصعيدين الإقليمي والدولي.

وسنتناول في هذا البحث عدّة أمور تخصّ الجمهورية الإسلامية في سياستها الداخلية والخارجية، وسيطرح تساؤلات عدّة منها هل تسعى الجمهورية الإسلامية الإيرانية لامتلاك سلاح نووي؟ وماهي تداعيات حصول إيران على السلاح النووي إقليمياً ودولياً في ظل البيئة الدولية الحالية؟ ماهي العلاقة بين إيران وبين القوة؟ وماهي مكونات البرنامج النووي الإيراني؟ ولماذا كل هذا الاختلاف حوله؟ ثم ما الذي يمكن توقّعه لنهاية هذا البرنامج في المستقبل؟

تسعى الولايات المتحدة الأمريكية دوماً إلى فرض هيمنتها على إيران كجزء من استراتيجيتها الدولية بشكل عام وفي منطقة الشرق الأوسط بشكل خاص، من خلال محاولة إقناع المجتمع الدولي بأنّ الهدف الحقيقي الذي تسعى إيران إلى تحقيقه من وراء برنامجها النووي هو امتلاك السلاح النووي، وهو ما من شأنه أن يعرّض الأمن والسلم الدوليين، إلى الخطر، لاسيما وأنّ إيران وفقاً لوجهة النظر الأمريكية على صلة مباشرة بالإرهاب، فضلاً عن كونها إحدى الدول الكبرى في محور الشر.

تمّ استخدام المنهج الوصفي في هذه الدراسة وذلك من أجل دراسة السياسات التي اتبعتها إيران اتجاه العديد من القضايا في منطقة الشرق الأوسط، ومواقف الدول اتجاه برنامجها النووي.

المبحث الأول - إيران وعوامل البحث عن القوة

مثلها مثل باقي الدول والكيانات المتفاعلة في النظام الدولي الحالي، تبحث إيران عن مصادر القوة التي تمكّنها من البقاء في بيئة دولية فوضوية لا تحتكم لسلطة عليا قادرة على فرض نوع من الاستقرار والأمن.

يقول أصحاب المدارس المثالية التي نشطت مطلع القرن التاسع أنّه وفي ظلّ نظام دولي تغيب فيه السلطة المركزية فإنّ الدول عادة ما تلجأ إلى التكامل والتعاون لتحقيق الاستقرار بينما يرى أصحاب التيار الواقعي أنّ غياب هذه السلطة المركزية هو مسبّب حتمي للصدام والصراع، وهو ما يفرض الحاجة لمصادر توفّر مقومات أساسية في الأمن والبقاء وعلى رأس هذه المصادر تأتي "القوة" بمختلف أشكالها وسماتها.

اليوم ومن خلال نظرة عامة على الواقع الدولي والإقليمي نرى أنّ هناك تشابك وتعقيد في شكل العلاقات القائمة بين الدول من ناحية ونرى غياباً واضحاً لأي شكل من أشكال التعاون أو التكامل الدولي الهادف حقيقة لإحلال السلام أو الأمن الدولي، ونرى كذلك غياباً واضحاً لمرتكزات القانون والأعراف الدولية التي يفترض أن تنبثق من المؤسسة التي ترعى هذه المبادئ "الأمم المتحدة" فنراها تقف عاجزة أمام الوضع المتأزم في سوريا أو اليمن أو ليبيا أو أوكرانيا أو حتى في القرن الإفريقي، وهو ما يعزّز الرغبة لدى جميع الدول بمختلف اصطفافها و تموضعها في النسقية الدولية للحصول على القوة ومصادرها بغية درء الأخطار وتحقيق الأمن.

المطلب الأول: الحاجة إلى البقاء

يُحدّد الأمن القومي لدى كل دولة بناءً على إدراكات هذه الدولة لموقعها في بنية النظام الدولي والإقليمي وكذلك من خلال وعيها لما قد يواجهها من أخطار محتملة، حيث تعتمد الدول بطبيعة الحال إلى ترتيب أولويات سياساتها الأمنية داخلياً وخارجياً وفقاً لهذه النظرة والأولويات، فنرى الدول ذات التوجّه التوسعي تعتمد لتسخير كل إمكانياتها لإيجاد مقومات تؤهلها لتحقيق هذا الهدف من خلال الاقتصاد والسياسة والقدرات العسكرية وغيرها، وعلى التطابق من هذا تسعى الدول ذات التوجّه المحافظ كذلك لتسخير إمكانياتها بغية تحقيق الاستقرار

ودرء الأخطار المحتملة، ويبقى التمييز بين النمطين السالفين بالذكر صعباً ما لم يقترن بسلوكيات وسياسات قادرة عن التعبير عنه صراحةً وهو ما يدفعنا في هذا البحث لمحاولة رصد مبررات البحث عن القوة عند إيران.

إيران اليوم كغيرها من الدول تحاول الحفاظ على بقائها بشكل يتناسب وموقعها الدولي والإقليمي والذي يحتم عليها في ظل الصراع مع الكيان الصهيوني والابتعاد عن التحالف أو التناغم مع قائد النظام الدولي أن تُوجد مصدراً للقوة يفوق تلك المصادر التي قد تعتمد دول ذات موقع وظروف أبسط بالحصول عليها، بعبارة أخرى قد تعتمد دولة صغيرة لا تحتكم لظروف صراعية دولية أو إقليمية للحصول على قوة تقليدية تتموضع في درجة متدنية في سلم أولوياتها أمام إيجاد المصادر الاقتصادية مثلاً، بينما قد تلجأ دولة أو كيان آخر لوضع الحصول على مقدرات القوة على رأس سلم الأولويات لديها نظراً لظروفها الدولية والإقليمية وطبيعتها كالكيان الصهيوني على سبيل المثال لا الحصر.

إنّ الوجود الإنساني محكوم بسلسلة متدرّجة من الأولويات، والحاجات الإنسانية بهذا المعنى تُشكّل هرمياً يعلو قمته "تحقيق الذات" التي يتطلّب الوصول إليها أن ينطلق الإنسان من القاعدة الفسيولوجية المتمثلة بالبقاء، ليكون التدرّج الهرمي على الشكل التالي: الحاجة إلى البقاء في المستوى الأول، ثم الحاجة إلى الأمن في المستوى الثاني، ثم الحاجة إلى التملك في المستوى الثالث، انتهاءً بالحاجة إلى الاحترام وتحقيق الذات في المستوى الأعلى.

بناءً عليه وَجِدت الكثير من الدراسات أنّ هناك تدرّج مطابق بين إرادات وحاجات الإنسان وبين إرادات وحاجات الدول الراغبة في الحصول على القوة ولا سيما النووية منها، حيث تتدرج الدول بالشكل الهرمي السابق من خلال البدء بمستوى الحفاظ على البقاء يليه مستوى القدرة على الردع ثم السمعة أو الهيبة الدولية للوصول إلى أعلى الهرم حيث مستوى القوى العظمى، على هذا الأساس نجد أنّ استقرار دولة ما على مستوى

معين في هذا التدرج ينبع من إمكانية استخدام قدراتها النووية المختلفة سياسياً وعسكرياً، وهو ما يعيدنا للسؤال المطروح حول التموضع الإيراني على هذا التدرج، وبعبارة أخرى على أي مستوى يمكن لإيران أن تستقر إذ ما امتلكت السلاح النووي؟ وللإجابة عن هذا لا بدّ لنا من تحليل وقياس كل مستوى بناء على الحالة الإيرانية.

في أي دراسة أو تحليل لأية ظاهرة من الظواهر المختلفة، قد نصل لإجابات أكثر وضوحاً وإقناعاً في حال المقاربة أو المقارنة بين حالتين يتشابهان بالوصف أو التحليل، وعليه قد يبدو أكثر وضوحاً فيما إذ أردنا أن نعي درجة ارتباط إيران بهذا المستوى "المحافظة على البقاء" من خلال مقارنة الحالة الإيرانية بسياسة وحالة الكيان الصهيوني في ذات الخصوص "السلاح النووي".

إنّ الحاجة إلى البقاء لدى الكيان الصهيوني، قد يبدو واضحاً ومبرراً نتيجة لعدد من الأحداث والسوابق التاريخية، فقد واجه هذا الكيان مذ نشأته ما لا يقل عن أربعة حروب مدمرة تهدف إلى إزالته، بالإضافة إلى مئات الأحداث العسكرية والسياسية المحدودة، ما جعل من هدف البقاء هدفاً واضحاً ومبرراً لهذا الكيان المهتدّ بالإزالة.

بالمقارنة مع هذا الوصف، لا نجد أنّ مخاوف البقاء ملائمة مع الحالة الإيرانية، فإيران اليوم لا تواجه أي خطر خارجي هادف لإزالتها كدولة ومجتمع¹، كما هو الحال مع إسرائيل، والأكثر من ذلك فإنّ أعداء إيران تاريخياً "الولايات المتحدة والكيان الصهيوني" لا يملكان القدرة على تهديد وجودها وبقائها رغم القناعة الإيرانية بوجود بيئة عدائية تجاهها قد تهتدّ مصالحها وبناء على ذلك قد لا يفسّر اتجاه إيران لامتلاك التقنية النووية بالربط مع مفهوم البقاء، في حين أنه قد يُفسر بالربط مع مفهوم الردع الذي سنتناوله تالياً.

¹رياض الراوى، "البرنامج النووي الإيراني وأثره على منطقة الشرق الأوسط"، دمشق: دار الأوائل، الطبعة الأولى، 2006، ص45

المطلب الثاني: الحاجة إلى الردع

قبل الخوض في صلب موضوعنا عن إمكانية كون التقنيّة النووية الإيرانية تهدف إلى تلبية دافع الحاجة إلى الردع لابدّ لنا أولاً من الإحاطة بفكرة الردع بالإطار العام، مع بداية القرن العشرين أصبحت استراتيجية الردع من أهم مرتكزات السياسة الدولية، وخصوصاً فيما يتعلّق بالدول العظمى حينها "الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي"، لما شهده العالم من توترات وتناقضات سياسية وإيديولوجية عميقة بين المعسكرين، كادت أن تعصف بحرب عالمية ثالثة، لولا تحقّق ما اصطلح عليه حينها "بالتوازن النووي"، الذي أوصل القطبين الدوليين إلى قناعة مفادها عدم جدوى الحرب لما قد تحقّقه من نتائج انتحارية مع قدرة الجانبين على الردع والانتقام بعد الضربة الأولى المحتملة.

إنّ الردع النووي في هذا المعنى جاء مختلفاً ومتجاوزاً لمفهوم الردع التقليدي²، ففي الوقت الذي كان فيه الردع التقليدي قبل الحرب العالمية الثانية مقتصرأً في جوهره على امتلاك القوة العسكرية التقليدية، جاء الردع النووي بعد الحرب العالميّة ليستند في جوهره على امتلاك القدرة النووية، ليس بهدف استخدامها إنّما بهدف منع العدو المحتمل من الإقدام على أي عمل عدواني.

عليه وبالرجوع إلى الحالة الإيرانية موضع الدراسة، يُعتقد أنّ مساعي إيران في تطوير برنامجها النووي نابعة من حاجتها لإشباع دافع الردع لا البقاء، وخصوصاً إنّ أخذنا بعين الاعتبار وجود العداء التاريخي بين الجمهورية الإسلاميّة من جهة والولايات المتحدة الأمريكيّة والكيان الصهيوني من جهة ثانية، والسياسات العدائية من الدول المحيطة بها من جهة ثالثة، فالولايات المتحدة الأمريكيّة لم تتوانى في تسعينيات القرن الماضي عن غزو العراق "رغم كل ما كان يُعتقد أنه يمتلكه" من مصادر القوة التقليديّة وكذلك السلاح الكيميائي والجرثومي، وهي لن تتوانى أيضاً من مهاجمة أي دولة أخرى بما فيها إيران في حال كانت القوة الإيرانية

²أحمد صدقي الدجاني "تأملات في الردع النووي في عالمنا المعاصر، في: هل يشكل انتشار الأسلحة النووية عامل ردع؟" الرباط: مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية، 2000، ص80

تستند على المصادر التقليدية، وكذلك هو الحال بالنسبة للكيان الصهيوني، ومن ناحية ثانية قد يكون امتلاك التقنية النووية عنصراً هاماً من عناصر الضغط السياسي التي قد تستخدمها إيران في سياساتها تجاه المحيط الإقليمي المعادي لها .

وعليه إن لم تكن مساعي إيران في التقنية النووية تلتقي مع العامل الأول الذي ذكرناه في المطلب الأول بخصوص الحاجة إلى البقاء، فإنها قد تلتقي مع هذا العامل المتمحور مع الحاجة إلى الردع لذلك لجأت إلى تطوير أنظمتها الصاروخية بحيث تستطيع إطلاق أحد عشر ألفاً من الصواريخ بعيدة المدى دفعة واحدة للدفاع عن أي هجوم مباغت ضدها، عدى ما تمتلكه من قوة سلاح البحرية وقوة أسطول غواصاتها وبوارجها وطراداتها وقوات برية وبحرية هائلة. فنجد أنه من الطبيعي أن تلجأ إيران إلى توازن الرعب وتوازن القوى.

المطلب الثالث: الحاجة إلى الهيبة والسمعة الدولية

بعدما تحدثنا سابقاً عن مستويات الحاجة إلى البقاء والحاجة إلى الردع، لا بدّ وأن يُطرح التساؤل والفضول حول إمكانية تلاقي المساعي الإيرانية مع المستوى الثالث المتمثل بالحاجة إلى إيجاد الهيبة والسمعة الدولية، وعليه وقبل البدء بمقاربة هذا المستوى لا بدّ وأن ننوه أنّ الافتراض القائم على حاجة إيران للردع لا تتنافى مع إمكانية وجود حاجة ثانية تتمثل بالحصول على الهيبة الدولية، إنما على العكس فقد يشكّل الوصول إلى هذا المستوى نقاط تعزيز وتكامل مع مستوى الردع، يقول مورغن ثاو في كتابه "السياسات بين الأمم"، "أنّ السمعة الدوليّة هو هدف أي دولة تسعى لاطلاع الدول الأخرى عن القوة الحقيقية التي تمتلكها، أو التي يُعتقد أنها تمتلكها، أو ما تريده الدولة أن تعتقد الدول الأخرى أنّها تمتلكه".

وبالرجوع إلى التاريخ لتحديد العلاقة بين السمعة الدولية وامتلاك السلاح النووي، فإنّ هذه الأخيرة قد أضافت للولايات المتحدة الأمريكية سمعة دولية مرموقة في الستينات من القرن الماضي، وكذلك الأمر بالنسبة للاتحاد السوفيتي، وحالت دون وقوع حرب بين الطرفين في عدة مناسبات، وعلى هذا النحو نهجت الكثير من الدول

هذا السلوك لتحقيق السمعة الدولية، حيث قال شارل ديغول فيما يتعلّق بامتلاك بلاده للقوة النووية: "إنّ قضية السلاح النووي الفرنسي، لا تهتم بالاستراتيجية العسكرية الفرنسية، بقدر اهتمامها حول ضمان كون فرنسا ستبقى فرنسا"، وهذا أيضاً ما جاء على لسان ماوتسي تونغ عندما قال: " إنّ الصين بنت سلاحها النووي كجزء مهم فيما يتعلّق بمنزلتها الدولية"، وربما هو ذات المنطق الذي حكم السلوك الهندي وتجاربه النووية التي كان آخرها في عام 1998.

والأمر ينطبق كذلك وفق رأي الكثيرين على أنّ الرئيس العراقي السابق صدام حسين، كان قد بدأ فعلاً بتطوير برنامج نووي قبيل الغزو الأمريكي بهدف تحقيق قيادة المنظومة الإقليمية من ناحية، والتخفيف من آثار السياسات الأمريكية على المنطقة من ناحية ثانية وهي الأهداف نفسها التي يبدو أنّ إيران تسعى إلى تحقيقها أو حققتها اليوم.

المبحث الثاني: النووي الإيراني ومراحل البناء

لابدّ لنا قبل أن نتكلّم عن البرنامج النووي أن نلقي الضوء قليلاً على السلاح النووي فهو سلاح تدمير فتّاك يستخدم عمليات التفاعل النووي، ويعتمد في قوته التدميرية على عملية الانشطار النووي، ونتيجة لهذه العملية تكون قوة انفجار قنبلة نووية صغيرة أكبر بكثير من قوة انفجار أضخم القنابل التقليدية، حيث أنّ بإمكان قنبلة نووية واحدة تدمير أو إلحاق أضرار فادحة بمدينة بكاملها، لذا تعتبر الأسلحة النووية أسلحة دمار شامل ويخضع تصنيعها واستعمالها إلى ضوابط دولية حرجة ويمثّل السعي نحو امتلاكها هدفاً تسعى إليه كل الدول. قد يعتقد البعض أنّ هنالك ثمان دول تمتلك السلاح النووي فقط، ولكن الأمر الحقيقي أنّ هنالك 17 دولة تمتلك السلاح النووي أو امتلكته وتحلّت عنه أو قامت بتفكيكه، ومقسمة وفق 4 تصنيفات، وهي:

❖ الدول الموقّعة على معاهدة حظر الانتشار النووي، ويطلق عليهم "النادي النووي" وعددها 5

دول:(الولايات المتحدة الأمريكية، روسيا، بريطانيا، فرنسا، الصين)

❖ الدول "غير الموقّعة" على معاهدة حظر الانتشار النووي، وعددهم 3 دول:(الهند، باكستان، كوريا

الشمالية)

❖ الدول الحاصلة على السلاح النووي (بالمشاركة) وهي دول "الناتو"، وعددها 5 دول:(بلجيكا، ألمانيا،

إيطاليا، هولندا، تركيا)

❖ دول امتلكت السلاح، ثم قامت بتفكيكه أو تسليمه بعد انضمامها إلى معاهدة حظر انتشار السلاح

النووي، وعددها 3 دول: (كازاخستان، أوكرانيا، جنوب أفريقيا)

وهنالك دولة واحد تحفظ بشكل غامض حول أسلحتها النووية وهي (إسرائيل)، حيث يعتقد على نطاق واسع

أنها تمتلك أسلحة نووية رغم انتهاجها سياسة الغموض المتعمّد في هذا الخصوص، وغير معروف بشكل

محدد إذا كانت قد أجرت تجربة نووية أم لا، ولكن هنالك تقارير تشير إلى أنها أجرت التجربة بالتعاون مع

جنوب أفريقيا (عام 1979)، وفي المقابل تُتهم الجمهورية الإسلامية الإيرانية أنها تسعى لامتلاك سلاح نووي.

ومن خلال تتبعنا للبرنامج النووي الإيراني نرى أنّ هذا البرنامج قد مرّ منذ بداية تأسيسية وإلى اليوم بعدد من المراحل بدت وكأنها تعكس طبيعة النظام السياسي الإيراني وتفكيره وسياساته الداخلية والخارجية، سواء كان ذلك في العهد الإمبراطوري أو بعد الإطاحة به ومجيء النظام الجمهوري الإسلامي عام 1979، وعلى هذا الأساس وجدنا أنّه بالإمكان تقسيم المدة الزمنية الماضية من عمر البرنامج النووي الإيراني إلى ثلاثة مراحل. المرحلة الأولى تغطّي الحقبة التي تبدأ منذ أن شرّعت إيران بتأسيس برنامجها النووي في أواسط ستينات القرن الماضي، وحتى سقوط النظام الإمبراطوري، أما المرحلة الثانية فتغطي العقد الأول من عمر الثورة الإسلامية الإيرانية، والتي قد شهدت تأرجحاً في نظرتها وتعاملها مع برامج الشاه النووية، فضلاً على ما أفرزته الحرب العراقية الإيرانية من ضغوط على النظام السياسي الجديد، بينما عالجت المرحلة الثالثة تطورات البرنامج النووي الإيراني في الحقبة الممتدة بين انتهاء حرب الخليج الثانية وتفكك الاتحاد السوفيتي وحتى نهاية عام 2016 وبداية 2017.

المطلب الأول: المرحلة الأولى: مرحلة التأسيس والنشأة

يرجع تاريخ ولوج إيران للميدان النووي إلى عهد الشاه محمد رضا بهلوي، وتحديداً إلى أواسط العقد السادس من القرن الماضي، إذا كانت خطته تقوم على أساس إنشاء 23 مفاعلاً نووياً، وتغطّي عموم الساحة الدولية وهي مفاعلات يمكنها إنتاج البلوتونيوم، الذي يشكّل العنصر المهم والأساسي في صناعة الأسلحة النووية³.

³ قناة الميادين ، الطريق إلى فيننا (الجزء الأول) ٢٠١٦

وقد استطاع الشاه محمد رضا بهلوي إبرام أهم العقود مع مؤسسة كرافت وبرك الألمانية في عام 1974، والذي تضمن بناء مفاعلين نوويين، أحدهما بقدر 1300 ميغاواط وآخر بقدر 1200 ميغاواط يعملان بالماء المضغوط على الساحل الشرقي للخليج العربي في جنوب مدينة بوشهر، ولم يقتصر التعاون على ألمانيا الغربية بل تعدى ذلك إلى الولايات المتحدة وفرنسا، هذا ما قاله فريدون عباسي (الرئيس السابق للوكالة الإيرانية للطاقة الذرية) إذا قام الشاه بتوقيع عقد مع مؤسسة (Alsthom) الفرنسية لبناء أربعة مفاعلات نووية، فضلاً عن قيامه بتقديم قرض بقيمة مليار دولار أمريكي إلى مفوضية الطاقة الذرية الفرنسية في فرنسا مقابل حصول بلاده على 10% من اليورانيوم منخفض التخصيب.

كما قام بالتوقيع على اتفاقية أخرى مع شركة فرنسية لإنشاء محطة نووية أخرى في منطقة الأهواز، وقد كان في نية الشاه ليس الحصول على الطاقة الكهربائية فقط بل الحصول على السلاح النووي لأنه أجرى تجارب على البلوتونيوم المنتزع من الوقود المستهلك باستخدام العوامل الكيماوية ومن المعروف أن الاستخدام الوحيد للبلوتونيوم هو صنع القنبلة النووية وكما أن وزير العدل في عهد الشاه كتب في مذكراته أن الشاه كان يتنبأ بحصول بلاده على السلاح النووي إلا أن انتصار الثورة قد حال دون البدء بالتنفيذ.

المطلب الثاني: المرحلة الثانية مرحلة التوقف والعودة 1979-1990

يذهب الكثير من الباحثين إلى وجود حالة من الفصل بين مرحلتين في التاريخ السياسي الإيراني المعاصر قوامها الإطاحة بالنظام السياسي الإمبراطوري وقيام الجمهورية الإسلامية بعد عودة آية الله الخميني إلى طهران بعد النفي 1979 والتي أدت ثورته إلى انتهاء عصر محمد رضا بهلوي أي انتهاء عصر الشاهنشاهية الذي ضرب النفوذ الأمريكي في المنطقة وأدى إلى تضرر إسرائيل صديقة الشاه حيث وصف رئيس الحكومة الإسرائيلي حينها ما حصل بالزلزال.

فقد قال غاريث بوتر (مؤرّخ للمفاوضات النووية بين إيران والغرب): خلقت الثورة الإسلاميّة نظاماً اعتمد على قيام نخبة من رجال الدين بوضع السياسات على وفق أسلوب فطري، حتى في القضايا المهمة ومنها ما يخصُّ موضوع أسلحة الدمار الشامل، إذ أفْتَى آية الله الخميني بتحريم استخدام السموم، والذي جاء على أثره تحريم استخدام الأسلحة الكيميائية، لذلك لم يكن متحمّساً أبداً للنووي، على الأقل كما كان يعلن هذا النظام، فقد كان الإيرانيون يعتبرونه رمزاً لموالة الاستعمار وكانوا يرغبون بتفعيل برنامجهم النووي عبر قدرة الاكتفاء الذاتي وانهارت الاتفاقيات التي كان قد عقدها الشاه مع الغرب في مجال تدريب الكوادر النووية، وهو يمثل الخلل القائم في العلاقات بين إيران والولايات المتحدة، فقد كان مصير هذا المشروع التجميد و الإيقاف بعد أن مرّت عليه سنوات عديدة دون أي حراك.

وقد أدت الحرب بين إيران والعراق إلى طريق مسدود فيما يخص هذا المشروع، الذي أدى إلى تعليق البرنامج وليس إلغاؤه كلياً لعدم قدرة النظام الجديد على تحمّل التكاليف الماليّة لإكمال العمل في مفاعلات بوشهر، ولهروب أغلب الخبرات النووية إلى الخارج، فقد قال الرئيس السابق للوكالة الإيرانية للطاقة الذرية فريدون عباس: بعد الثورة الإسلاميّة وانتصارها، منع الغرب إيران من الوصول إلى التقنيات الحديثة، وبدأت الحرب الإعلاميّة والأزمات العسكرية وكذلك الحرب المفروضة من نظام صدام⁴

فالبرنامج النووي مرّ بمرحلة سبات ليستيقظ من جديد عام 1984 فقد بدأ العمل الجدي من أجل مواصلة وتحديث ذلك البرنامج ويبدو أنّ تطورات الحرب العراقية الإيرانية في منتصف الثمانينات أدّت إلى إحداث تحولات جذرية في التفكير الاستراتيجي الإيراني عموماً وفي المجال النووي خصوصاً، فأخذت بتنفيذ الكثير من الأنشطة المتعلقة بتطوير برنامجها النووي ودورة الوقود النووي اللازمة لهذا، كما قالت الحكومة بتعزيز ودعم منظمة الطاقة الذرية الإيرانية، واتخذت قراراً بالاستمرار في بناء محطات بوشهر⁴.

⁴الطريق إلى فينا، قناة الميادين، الجزء 1-2017

وبالفعل فقد استأنفت العمل فيها عام 1984 وكان الرئيس الإيراني السابق علي أكبر هاشمي رافسنجاني الذي توفي 2017 والذي كان يشغل في حينه منصب رئيس البرلمان هو الذي قام بإعادة بعث الحياة إلى البرنامج النووي فقد افتتح مركز أصفهان للبحوث النووية، وقد ذهبت إيران إلى التعاون مع الصين في ذلك المجال وقد وقّعت بروتوكولاً للتعاون بينهم 1985، كما وقّعت اتفاقية مع باكستان 1987 تضمّنت تدريب خبراء مختصّين من منظمة الطاقة الذرية الإيرانية في بعض المنشآت النووية الباكستانية، وفي نفس العام أعلنت أنها توصلت إلى اكتشاف منجم لليورانيوم يبلغ احتياطه من هذه المادة 5000 طن و قامت بتشغيل مفاعلها البحثي في مركز أمير آباد بيورانيوم مخصّب 20٪ كبديل لليورانيوم عالي التخصيب.

وقد قامت الطائرات العراقية بغارة على أحد المفاعلين والتي ألحقت أضراراً جسيمة به وحينما انتهت الحرب العراقية الإيرانية عام 1988 بدأت إيران ببرنامج ضخم لإعادة بناء جيشها، مع إعطاء الأولوية لما يتعلّق بالبرنامج النووي، والذي ترافق سعي إيران في الحصول عليه مع مخاوفها من البرنامج النووي الإسرائيلي، والبرنامج النووي العراقي، ممّا حدو بها إلى الاندفاع باتجاه الصين، الهند، الأرجنتين ، باكستان، ألمانيا للحصول على التكنولوجيا النووية الإيرانية.

إنّ ما يمكن أن نستنتجه من خلال ما تقدّم عرضه: أنّ البرنامج النووي الإيراني في هذه المرحلة قد عانى من توقّف شبه تام خلال السنوات الخمس الأولى من عمر الثورة الإسلامية وقد حصل هذا نتيجة عوامل سياسية وأيديولوجية.

المطلب الثالث: المرحلة الثالثة مرحلة الاندفاع المكثّف 1991-2017

لعلّ أبرز ما تتّسم به هذه المرحلة بالنسبة للبرنامج النووي الإيراني هو أنّ إيران قد كتّفت وبعزيمة قوية جهودها، وكتّفت من مساعيها من أجل أن تمسك بخطوات مهمّة فيما يتعلّق بالبنية النووية التحتية الأساسية في إجراء البحوث النووية المتقدمة.

فلقد حصلت إيران من الصين عام 1991 على 1000 كغم من غاز هكسافلوريد اليورانيوم و400 كغم من مادة تنترا فوريد اليورانيوم ومادة الديوكسيداليورانيوم) وقد أجرت تجارب تتعلّق بتخصيب اليورانيوم وتكنولوجيا الطرادات المركزية في جامعة الشريف، وفي عام 1992 نجحت في استخدام مفاعل بحثي صغير بقدرة 5 ميغاواط ومفاعل آخر مصدر للنيوترون بقدرة 27 ميغاواط في عام 1993، غير أنّ الإنجاز الأهم في تاريخ البرنامج النووي الإيراني في عهد الجمهورية الإسلامية كان في 1996 عندما توصّلت إيران وروسيا إلى اتفاقية حول تزويد إيران بمفاعلين نوويين بقدرة 1000 ميغاواط يعملان بالماء الخفيف في موقع بوشهر بقيمة مليار دولار⁵

وفي 1995 أعلنت الإذاعة الإيرانية الرسمية أنّ بلاده دشّنت أكثر من ثلاث منشآت لطحن اليورانيوم (الكريك الأصفر) وكانت تقارير أفادت بأنّ إيران قد أصبحت قادرة على إنتاج مادة (غاز هكسافلوريد اليورانيوم) من خلال بحوث توصلت إليها منظمة الطاقة الذرية الإيرانية واعتباراً من أواخر أيلول / 1995 كان قد بدأ الصينيون العمل في مجمع خرج إلى الشمال من طهران بتركيب نظام لتخصيب اليورانيوم يعتقد الخبراء النوويون أنه سيمكن إيران من إنتاج أسلحة نووية بصورة تدريجية.

وفي عام 1997 بدأ 200 مهندس روسي العمل في إيران لبناء مفاعل نووي بقدرة 1000 ميغاواط يعمل بالماء الخفيف في منطقة بوشهر. وفي أيلول 2001 تردّدت تقارير أفادت بأنّ الروس سيقدّمون خططاً لبناء مفاعلات إضافية في بوشهر⁶.

وفي حزيران 2009 وقع مالم يكن بالحسبان فقد أظهر تقويم الوكالة الإيرانية أنّ الوقود النووي في مفاعل طهران يشارف على الانتهاء، والذي كان يستخدم لإنتاج نظائر طبية يستفيد منها أكثر من 850 ألف مريض

⁵ الشبكة الدولية للمعلومات (الإنترنت) على الموقع: www.globalsecurity.org/end/world/Iran/facility/bushwhacked-intro.htm

⁶ interface March15,2001

وعندها عمدت إيران إلى مراسلة الوكالة الدولية للطاقة معلنة لها برسالة عن نفاذ وقود مفاعل طهران البحثي، وطلبت من الوكالة كونها مسؤولة عن توفير الوقود النووي للمفاعل في تلك الفترة وطلبت شراء وقود مخصّب بنسبة 20 بالمئة وبعدها أعلنت أميركا وروسيا أنهما على استعداد لتزويد إيران بوقود بنسبة 20 بالمئة لكن بشروط تقنية وسياسية فقد طلبوا أن تُخرج الـ1200 كيلو وقود مخصّب بنسبة 5 بالمئة من إيران، ويذهب لبلد آخر مثل روسيا يخصّب هناك إلى نسبة 20 بالمئة، ومنه إلى بلد آخر مثل فرنسا، حيث يُبدّل إلى صفائح وقود، ومن هناك تحمل صفائح الوقود إلى إيران.

ولكن إيران رفضت ذلك فقد اعتبرت هذه الشروط خدشاً لسيادتها واستقلالها، وقد تأخّرت الوكالة الدولية ومجموعة الدول الخمس التي تفاوض إيران حول برنامجها النووي وهي (بريطانية، روسيا، فرنسا، أميركا، الصين) +ألمانيا بالرد على الطلب الإيراني وبدأوا بالتلاعب واختلاق الذرائع وكان ذلك بالنسبة لهم فرصة للضغط على إيران.⁷

في عام 2008 أعلن الرئيس أحمدني نجاد بأنّ العقوبات التي تفرضها قوى الاستكبار هي غير قانونية، وأنّ إيران قررت متابعة برنامجها النووي السلمي بنفسها من خلال المسار القانوني المناسب، رغم التهديد الدولي بفرض عقوبات عليها.⁸

وفي فترة الانتخابات 2009 تمّ الكشف عن منشأة نووية محصّنة داخل الجبال وتحت الأرض قرب مدينة قم الدينية وأبدت إيران استعدادها بالتعاون بشكل كامل مع الوكالة الدولية بشأن المنشأة الجديدة.

⁷ علي أكبر صالحني (رئيس الوكالة الإيرانية للطاقة الذرية) قناة الميادين - الطريق إلى فينا-الجزء الثاني -2016

⁸ عليو أحمد، "الملف النووي الإيراني بين الحقائق العلمية والوقائع السياسية الدولية"، مجلة الجيش اللبناني، ٢٠١٤، العدد ٣٤٣، ص ٤٠

المبحث الثالث: وجهة النظر الإيرانية فيما يتعلق بطبيعة وأهداف برنامجها النووي

إنّ عملية اتخاذ القرارات في القضايا الرئيسية في إيران لا يحتكرها شخص معين بمفرده، أو مجموعة معينة من الأفراد، وإنما من خلال مجموعة من المؤسسات السياسية التشريعية والتنفيذية والرقابية، والتي تشمل المرشد الأعلى للجمهورية والبرلمان الإيراني ومجلس تشخيص مصلحة النظام ورئيس الجمهورية، بما يجعل هذه الميزة صفة فريدة تمتلكها إيران من بين دول العالم في عملية صنع القرار، وإنّ صنع القرارات في القضايا الرئيسية في إيران تتم من خلال الإجماع داخل المؤسسات المذكورة وموافقة المرشد الأعلى للجمهورية.

ومن تلك القضايا ما هو متعلّق بالسياسة الدفاعية والأمنية، وقد يبدو هذا الأمر من الخارج على أنه فوضوي ويتسم بالغرابة، ولا يمكن من خلالها فهم عملية صنع القرار السياسي في هذا البلد، ولكنه من الداخل يبدو غاية في التنظيم المؤدي إلى خلق حالة الاستقرار السياسي، وليس هناك شك بأنّ القرارات المتعلّقة بالملف النووي تصغر دوائر صنعها نسبياً، ولكنها تمثل كل الفئات السياسية المؤثرة والمعنية بالموضوع⁹

ما فتئت إيران تعلن أنّ برنامجها النووي معدّ أصلاً للأغراض السلمية، وتحديدًا للحصول على الطاقة الكهربائية في سياق مواجهة الاستهلاك المحلي للطاقة، والذي يتصاعد بوتيرة متسارعة، فضلاً عن رغبة إيران في الإبقاء على النفط والغاز كمصدر رئيس للحصول على العملات الصعبة، وإن وفرة النفط يجب ألا تكون عائقاً يمنع اكتساب القدرة التكنولوجية التي تتيح استخدام المفاعلات النووية للأغراض السلمية.

وإنّ المبرر الأكثر حجّة لدى إيران هو ذلك الذي يقوم على أساس أنّ النفط ثروة وطنية غير قابلة للتجدد، بمعنى أنها قابلة للنفاد مع مرور الزمن، وهذا يتطلّب منهم التصرف بهذه الثروة بحكمة، ممّا يقتضي البحث عن بدائل جديدة لتوفير الطاقة وعدم الاعتماد كلياً على النفط والغاز في هذا الجانب، فضلاً عن ضرورة

⁹رياض الراوى، "البرنامج النووي الإيراني وأثره على منطقة الشرق الأوسط"، دمشق: دار الأوانل، الطبعة الأولى، 2006، ص 187

الحصول على منافع دائمة من الدول المتقدمة مقابل تصديرها لهاتين المادتين اللتين تمثلان العصب الأساسي للاقتصاد الإيراني وخاصة أنّ تكلفة الكيلوواط من الكهرباء المنتج عن طريق المفاعلات النووية هو 1000 دولار أمريكي بينما تتراوح كلفته عند إنتاجه من النفط أو الغاز بين 600-800 دولار أمريكي.

فقد كان لإيران مبرراتها التي تبدو منطقية ومقبولة، كونها تتبع من إرادتها ومصالحها الوطنية وهي تظل حقاً سيادياً طالما لا يتعارض ذلك مع القانون الدولي، وبشكل خاص ما يتعلق بمعاهدة حظر الانتشار النووي 1996 التي سميت بمعاهدة الحد الكلي من إجراء الاختبارات النووية وفيها تمّ منع إجراء أي تفجير للقنابل النووية حتى لأغراض سلمية، وعلى الدول ألا تقوم بتطوير ترسانتها النووية، وقد قامت إيران بالتوقيع والتصديق عليها.

وفي عام 2003 أصدر المرشد الأعلى في إيران علي خامنئي فتوى تحرّم فيه استخدام أسلحة الدمار الشامل بما فيها السلاح النووي، والأسلحة الكيماوية والأسلحة الميكروبية، لتعارضها مع الشرع والأخلاق، (والذي قال لو دفعوا لنا ثمنها لن نشتريها)

وبعد عامين أعلنتها الحكومة الإيرانية في بيان رسمي في اجتماع الوكالة الدولية للطاقة الذرية في فينا، ونُشرت هذه الفتوى على الموقع الرسمي للخامنئي. وهذه الفتوى وهذا التحريم لم تكن وليدة لحظة سياسية، بل وجدت البدايات مع المؤسس آية الله الخميني الذي طلب منه الوزير المسؤول عن الدعم اللوجستي العسكري خلال الحرب الإيرانية العراقية، الإذن للعمل على تصنيع أسلحة دمار شامل، بما فيها أسلحة كيماوية، فكان جواب الإمام الخميني: كلا هذا ضد الإسلام ولن يكون هذا أبداً.¹⁰

¹⁰ Jalil Roshandel and Saeedeh Lotfian, "Iran: Atomic Programs and Foreign, Homsharhri" [Morning Daily], August 22,25,1996. p.11

فإيران فضلاً عن تمسّكها بجميع القوانين الدولية، ملزمة بتنفيذ فتوى قائد الثورة الإسلامية والتي تعتبر أكبر ضمان لحركة إيران في مسار التكنولوجيا النووية السلمية. فكانت الاستراتيجية الإيرانية تتجنب التورط في أي مواجهة عسكرية مع أي قوة خارجية إلا في حالة الدفاع عن النفس ممّا جعلها تبحث عن حلول سلمية وأنّ أغلب الخطوات العلمية والعملية التي يتمّ إجراؤها في الأبحاث والتطبيقات والصناعات النووية اللازمة للاستخدامات السلمية هي ذات الخطوات التي يتحتم إجراؤها في إنتاج الأسلحة النووية، وإنّ من أهمّ المستلزمات الأساسية للبرامج النووية -بشكل عام- وجود مفاعلات للحرق النووي، وهي إمّا أن تكون مخصّصة لأغراض استخدامات الطّاقة النووية في المجال العسكري المتعلّق بإنتاج السلاح النووي، أو مفاعلات القوى التي يكون الغرض منها الحصول على الطّاقة الكهربائية، وهذه المفاعلات تعمل إما باليورانيوم الطبيعي، أو أنّها تعمل باليورانيوم عالي التخصيب، على الرغم من صعوبة عملية الحصول عليه بهذه الوسيلة، فضلاً عن كلفته الاقتصادية الباهظة قياساً إلى النوع الأول.

لذلك فإذا ما فشل الإيرانيون في ولوج هذا الحقل العلمي فإن بلادهم ستكون ضمن عدد كبير من الدول المتخلفة، فإنّ وفرة النفط التي تمتاز بها لا يجب أن تكون عائقاً يمنع اكتساب القدرة التكنولوجية التي تُتيح استخدام المفاعلات النوويّة للأغراض السلمية التي تمتدّ فضلاً عن تلبية الحاجة إلى الطّاقة إلى الحاجة في تحلية ماء البحر والاستفادة منها للأغراض الزراعية والطبية، وقد رأت إيران أنّها ستستنفذ نصف احتياطها النفطي من أجل توليد الطّاقة الكهربائية، في الوقت الذي لديها عنصر أساسي لأحد البدائل المهمة، ألا وهي الطّاقة النووية. فهل ستكتفي إيران في المستقبل على تسخير هذه الطّاقة للأغراض السلمية؟ كما صرّحت أم أنّ امتلاك إسرائيل السلاح النووي وتهديدها أمنها وأمن الشرق الأوسط يجعلها تغيّر ممّا عزمّت عليه؟

المطلب الأول: موقف الوكالة الدولية للطاقة الذرية والاتحاد الأوروبي من البرنامج النووي الإيراني

من المعروف أنّ إيران قد انضمت إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية 1970، ووقّعت اتفاقية الحماية، 1974، وقد كانت أولى الزيارات التي قام بها مفتشو الوكالة الدولية إلى المنشآت النووية الإيرانية، قد بدأت في عام 1992 بناءً على دعوة من منظمة الطاقة الذرية الإيرانية.

ويُشكل سعي إيران إلى تخصيص اليورانيوم محور الخلاف الرئيسي بين الوكالة الدولية للطاقة الذرية وطهران، إذ تؤكد طهران أنّ هدف البرنامج هو إنتاج وقود يورانيوم متدني الدرجة لاستخدامه لأغراض مدنية، بينما تعارض الوكالة هذا السعي، وتؤكد الحاجة إلى مزيد من التفتيش للوقوف على حقيقة الأمر، وقد تعرّزت مخاوفها عندما تمّ الكشف عن خطة إيرانية غير معلنة أو مصرّح بها للوكالة تهدف إلى إكمال دورة الوقود النووي للبرنامج النووي الإيراني التي ستمنح القدرة لإيران إلى بناء السلاح النووي من دون استيراد للمواد النووية من الخارج، فضلاً عن الكشف من أنّ إيران قد قامت باستيراد مواد نووية¹¹.

ولذلك طالبت الوكالة الدولية إيران بمجموعة مطالب منها إعطاء تفسيرٍ وافٍ عن عمليات البحث والتطوير وإجراء تحقيقات واسعة حول دور معدن اليورانيوم في دورة الوقود النووي الإيراني، وحول علاقة البرنامج النووي الإيراني باستخدام الماء الثقيل. ومن بعدها سمحت إيران 2003 للمفتشين التابعين للوكالة الدولية للقيام بإجراءات التحقق من البرنامج النووي من خلال توقيعها على البروتوكول الإضافي الذي تضمن تعليق أنشطة تخصيب اليورانيوم، وقد قامت الوكالة الدولية بتنفيذ العديد من عمليات التفتيش شملت مختلف المناطق الإيرانية.

وفي عام 2004 طلبت الولايات المتحدة من الوكالة الدولية إحالة الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بحجة أنّ إيران تقوم بمتابعة برنامج سري لإنتاج الأسلحة النووية من خلال منشآت تحت

¹¹ U.N. Atomic Agency Urges Iran to Allow Wider Inspections; (*New York Times*), jun19,2003

الأرض لا علم للوكالة بها، ولكن الوكالة تعاملت حينها بإدراك وحذر، لأنها رأت أنّ تزايد الضغط على إيران قد يدفع بها إلى الانسحاب من معاهدة حظر الانتشار النووي، مع إصرار إيران على أنّ برنامجها النووي مخصّص للأغراض السلمية فقط.

وفي نهاية 2004 طالبت الوكالة الدولية إيران بإيقاف كافة نشاطاتها حتى الانتهاء من أعمال التفتيش وافقت إيران على القرار ولكنها صرّحت بأنها لن تتخلّى عن مشروعها النووي وأنّ الاتفاق الذي أبرم هو اتفاق مؤقت وليس دائم. ونتيجة وشاية من المعارضة الإيرانية تمكّنت الوكالة من الوصول إلى موقعين عسكريين إيرانيين معدّين لاختبار المتفجرات التقليدية. وفي عام 2005 قامت السلطات الإيرانية بفك أختام الوكالة ووسائل مراقبتها.

في 2006 رفضت إيران المقترح الروسي بنقل عمليات تخصيب اليورانيوم إلى الأراضي الروسية فتوحدت المواقف الدولية ليقضي بإحالة الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن من دون اتخاذ إجراءات عقابية في هذه المرحلة.

وخلال العامين 2006-2007 ظلّت إيران تلعب على عنصر كسب الوقت ولكنها كانت ترى أنّ الوكالة لم تتخذ موقفاً عقلانياً ومهنيّاً وتقنياً بل تحوّلت إلى أداة سياسية لدى الغربيين لأنها لم تعترف بشكل كامل بحقوق إيران في الطاقة النووية بما فيها الحق بتخصيب اليورانيوم، ممّا دفعها إلى وقف التعاون معها، وكانت إيران خلال سنوات ما قبل 2015 أي قبل اتّفاق فينّا تمتلك مخزوناً كبيراً من اليورانيوم المخصّب، وحوالي 20 ألفاً من أجهزة الطرد المركزي، وهو ما يكفي لإنتاج ما بين 8 إلى 10 قنابل نووية، وقد قدّر خبراء أمريكيون وقتها أنّ إيران لو قرّرت إنتاج سلاح نووي سيكون أمامها شهران، أو ثلاثة أشهر فقط للحصول على كمية كافية من اليورانيوم المخصّب 90 في المئة اللازم لإنتاج القنبلة ما يسمى بزمن التقدّم، وهو الوقت الذي تحتاجه إيران لامتلاك كمية كافية من اليورانيوم المخصّب لإنتاج سلاح نووي.

وإذا أردنا أن نضع تاريخاً محدداً على وجه التقريب لبدء الاهتمام والتعاون المشترك بين دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة فيما يتعلّق بالبرنامج الإيراني فيمكن القول إن ذلك تمّ بعد اجتماع القمة للدول الثماني الصناعية الذي انعقد في 2004 في واشنطن، ويأتي التنسيق الأمريكي -الأوروبي تجاه إيران عقب الفشل الذي واجهته الإدارة الأمريكية في تعاملها الانفرادي مع القضية العراقية¹²

غير أنّ حقيقة الموقف الأوروبي لا يختلف كثيراً عن التوجّهات الأمريكية من ناحية المضمون والجوهر، ولكنّه يختلف من ناحية أسلوب التعامل معه، فدول الاتحاد الأوروبي لاسيما الدول الكبرى منها تؤيّد الادعاءات الأمريكية علانية فيما يتعلّق بالمخاوف والطموحات النووية الإيرانية، إلّا أنّها تقف ضدّ اللجوء إلى الخيار العسكري ضدّ إيران وتفضّل أن تذهب إلى التفاوض، ويبدو أنّ الولايات المتحدة وجدت في التدخل الأوروبي وسيلة للوصول إلى حقيقة المستوى الذي بلغه البرنامج النووي الإيراني، لاسيما أنّها لا تمتلك المعلومات الدقيقة الكافية حول البرنامج.

هذا التطابق في الأهداف بين أوروبا وبين الولايات المتحدة حول مستقبل البرنامج النووي الإيراني له علاقة بطبيعة النظام في إيران وبهويته السياسية والدينية إذ من غير المقبول أن تمتلك دولة إسلاميّة لا تدور في فلك الأميركي ولا في الفلك الغربي ولديها موقف سلبي من إسرائيل ومن وجودها سلاحاً نووياً يمكن أن يُستخدم في تقوية سياسات تلك الدولة، أو في تعزيز موقعها الإقليمي، في حين أنّ التبرير الدولي للسلاح النووي الإسرائيلي هو أنّ هذه الدولة مهدّدة ويجب أن تمتلك مثل هذا السلاح.

وقد قدم الاتحاد الأوروبي مفاوضات مهمّة متمثلاً ببريطانيا وألمانيا وفرنسا 2004 مبادرة لحلّ القضية النووية الإيرانية وإيجاد نوع من المصالحة مع الإيرانيين وقد تمّ التوصل إلى اتفاق يضمن التزام إيران بالموقف التام

¹²يوسف عزيزي، "إيران والمبادرة الأوروبية"، جريدة الشرق القطرية، في 2004/27

والشامل لكافة الأنشطة الخاصة بدورة الوقود النووي وفي المقابل احتوى الاتفاق على عطايا ومكافآت أوروبية مغرية، كتعهد الترويك الأوروية بتقديم الدعم التكنولوجي للمساعي الإيرانية الرامية إلى تطوير قدرات نووية سلمية في مجال إنتاج الطاقة، كأن تقوم شركات متخصصة بتزويد إيران بالمعدات اللازمة لبناء مفاعل نووي سلمي، فضلاً عن سعي الأوروبيون للحيلولة دون إحالة ملف إيران النووي إلى مجلس الأمن، مادامت إيران ملتزمة بتعهداتها.

كما تتعهد الدول الثلاث بإنهاء عزلتها السياسية والاقتصادية مع العالم الغربي من خلال مسانبتها في الولوج إلى منظمة التجارة العالمية، وإزالة الحواجز والقيود التي وضعتها واشنطن للحيلولة دون انضمامها، ولكن الأوروبيون لم يلتزموا بتعهداتهم تجاه إيران وقد أصرّوا بعد عدة اتفاقيات على تخلي إيران عن برنامجها النووي المتعلق بتخصيب اليورانيوم وحرمانها من إحراز التقدّم العلمي في ميادين الحياة المدنية المتخلفة التي تدخل ضمنها استخدام الطاقة النووية.

ولكن بعد الاتفاق النووي التاريخي بين إيران والمجتمع الدولي 2015 والدور المهم الذي لعبته الدول الأوروبية التي كانت تعاني من أزمات مالية بدأت حركة التبادلات التجارية والعقود والاتفاقيات والتحضير للمعارض من قبل الدول الأوروبية والتي لم تجد خياراً سوى التعامل الاقتصادي مع إيران.. فهل سينقذ الاقتصاد الإيراني أوروبا أم العكس!؟!

المطلب الثاني: الموقف الأمريكي والإسرائيلي

من الواضح أنّ العلاقات الإيرانية مثقلة بتركة تاريخية ثقيلة، تجعل من الصعب على الطرفين أن ينظر كلاهما إلى الآخر عبر منظور المصلحة الذاتية الوطنية، وأن يواجهها ويسويا القضايا الشائكة التي تفرّق بين الدولتين، إذ يبدو أنّ الموقف الأمريكي الإسرائيلي من إيران هو نتيجة تراكمات عديدة تعود في بدايتها إلى ما حصل في الأيام الأولى للثورة الإسلامية، نظراً لموقف الولايات المتحدة من الشاه، واتهامها بمحاولة إسقاط الثورة

وما تبع من تدهور متواصل في العلاقات إذ تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية إيران دولة معادية لأنها تقدّم دعماً متواصلاً لجماعات تعتبرها جماعات إرهابية كحزب الله، وللمنظمات الفلسطينية الإسلامية مثل حماس والجهاد الإسلامي، فهذه الجماعات تحارب إسرائيل وتعادي السامية كما تزعم.

أما المحاذير والقلق اللذان يحكمان النظرة الأمريكية لبرنامج إيران النووي، فتتمثل في خوف أمريكي متزايد من احتمالات سعي إيران لتطوير هذا البرنامج، والعمل على استخدام التقنية النووية في المجال العسكري، وهذا ما يجعل واشنطن تخشى من اختلال ميزان القوى لصالح طهران في مواجهة تل أبيب، فضلاً عن القلق الناجم من احتمالات وصول هذه الأسلحة لأيدي جماعات تعتبرها واشنطن وتل أبيب إرهابية، وتتذرع بتهديدها الأمن القومي، ويتزايد القلق الأمريكي من خلال رؤيتها لإيران على أنها مازالت تمثل تهديداً إيديولوجياً وعائقاً ثقافياً أمام انتشار القيم الأمريكية في المنطقة.

كما تشارك الولايات المتحدة إسرائيل باعتبار إيران القوة الوحيدة الإقليمية في المنطقة بعد سقوط النظام العراقي ، الأمر الذي يجعلها تشكل تهديداً للأمن الإسرائيلي والمصالح الأمريكية، فضلاً عن سعي واشنطن لبتز أي محاولة إيرانية قد يكون من شأنها التأثير على خريطة القوى السياسية في العراق.

وفي المرحلة التي تلت انتهاء الحرب الباردة مباشرة، كانت السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط تتركز حول تأمين تدفق النفط من منابعه وتأمين خطوط شحنه باتجاه الغرب، وتحقيق أمن إسرائيل في مواجهة التحديات العربية والإيرانية فقد زوّدت إسرائيل بأخر ما أنتجته التكنولوجيا الأمريكية من أسلحة جديدة ورفعت العلاقة معها إلى درجة الحليف الاستراتيجي وكما زودتها أيضاً بطائرات قادرة على حمل السلاح النووي إلى مسافات بعيدة تغطي وسط إيران ومعظم العالم العربي كما أجرت على غواصاتها تعديلات أصبح بإمكانها إطلاق صواريخ تحمل رؤوساً نووية وهكذا أصبحت إسرائيل القوة النووية الكبرى التي تملك مئات الرؤوس النووية القادرة على إطلاقها من البر، والبح، والجو، بحيث تؤمن درعاً واقية متكاملة لا تملك أي دولة مثله في العالم.

وبعدها استغلّت الولايات المتحدة الأمريكية أحداث 11 أيلول 2001 ، يوم كتبت به الألفية الجديدة في عهد جورج بوش¹³ الذي وجدها فرصة لوضع إيران على رأس محور الشر، وبتحريض من إسرائيل اعتمدت سياسة متشددة من إقامة أية إنشاءات تتيح لها القيام بأية مغامرة لصنع سلاح الدمار الشامل من أي نوع كان

14

وبالمقابل فإنّ الجمهورية الإسلامية الإيرانية تنظر إلى الولايات الأمريكية بأنّها الشيطان الأكبر كما وصفها الإمام الخميني لأنها تتأمر على العالم الإسلامي مع ربيبتها إسرائيل والتي يُشكّك في شرعية وجودها، وعلى العديد من الدول الأوروبية والآسيوية والإفريقية، الخارجة عن بيت الطاعة الأمريكية.

لذلك اعتمدت إيران سياسة التحدي للوجود الأمريكي في المنطقة لذلك لم يكن لمصلحة الولايات الأمريكية أن تمتلك إيران سلاحاً نووياً وكانت الحجة الرئيسية للولايات المتحدة ضدّ امتلاك إيران الطاقة النووية هي أنّ هذا البلد لديه احتياطات كبيرة من النفط والغاز الطبيعي اللذين يمكن الاعتماد عليهما في الحصول على الطاقة الكهربائية إن كانت فعلاً هي الهدف الرئيس لبرنامجها النووي.

بيد أنّ إيران ترى في هذه الحجة غير واقعية، معلّلة تصورها هذا على أساس أن هناك العديد من الدول الغنية بالموارد الهيدروكربونية مثل (الغاز والنفط)، ومنها بريطانيا وروسيا (وكلاهما مصدران للنفط) تعتمدان على الطاقة النووية لتلبية جزء مهم من حاجتهما في مجال الطاقة، بينما نجد أن كلاً من ألمانيا، فرنسا، اليابان، والعديد من الدول الأخرى التي لا تمتلك مثل هذه الاحتياطات لم تتخلّ عن الطاقة النووية لتعتمد على النفط والغاز الذي يتمّ استيراده من الخارج، بالرغم من قدرتها على تحمل ذلك.

¹³الطريق إلى فينا، قناة الميادين ، الجزء الثاني، ٢٠١٦

¹⁴تنزار عبد القادر، "إيران والقنبلة النووية"، بيروت:المكتبة الدولية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٩، ص ٢٧٠

وطبقاً لتقارير المخابرات الأمريكية، فإنّ إيران قد عانت بالفعل من نقص كبير في إنتاج الطاقة الكهربائية كنتيجة لحربها مع العراق، كما أنّها عانت من العجز في توفير الصيانة اللازمة لمحطات التوليد الكهربائية، وتأتي هذه الزيادة في الاستهلاك للطاقة الكهربائية نتيجة تنامي القدرات الصناعية الإيرانية.

في عام 1993 في عهد كلينتون الذي اتخذ قراراً مباشراً بدعم سياسة إسرائيل تجاه إيران ، وبعد سيطرة المحافظين الجدد على الإدارة الأمريكية التي كانت ألفتها من الدمار والدم تمركزت القوات الأمريكية شرقاً وغرباً بالموازاة مع ماطلة الأوروبيين في مفاوضات الملف النووي بحيث استفادوا من تعليق التخصيب دون أي مقابل وعندما انتُخب أحمدني نجاد 2006 أثناء التحوّل في سياسة الأمن القومي في إيران، وقناعة الحكومة الإيرانية وآية الله الخامنئي بالبحث عن استراتيجية جديدة لجعل أميركا تغيّر سياستها تجاه إيران رفعت مجموعة الدول (1+5) الملف النووي الإيراني لمجلس الأمن والذي كان مؤشراً على الضغط الأمريكي المتزايد على إيران.

فقد مارست الولايات المتحدة الدبلوماسية الضاغطة ضدّ إيران من خلال التصريحات التي كان يتناوب عليها المسؤولون الأمريكيون مع تسريبات لمعلومات إلى وسائل الإعلام مفادها أنّ القيادات العسكرية الأمريكية هي في صدد الإعداد لعملية هجومية واسعة تهدف إلى تدمير كل المنشآت النووية الإيرانية، مع احتمال أن تلجأ إلى استعمال أسلحة نووية، وتفجيرها تحت الأرض بحيث أنّها تدمّر من خلال الزلزال الذي تحدثه كل المنشآت المحصنة والمدفوعة تحت الأرض، والذي يمكن أن تستمر نتائجه الإشعاعية المضرة لسنوات طويلة، هذا بالإضافة إلى العقوبات الدبلوماسية والاقتصادية الأحادية أو المعمّمة بموجب قرارات صدرت عن مجلس الأمن، فقد استخدمت كل ما لديها من أدوات متعددة للضغط على إيران، وعملت من خلال الوكالة الدوليّة للطاقة الذرية، ومجموعة الدول الصناعية الثماني الكبرى، ومع شركائها الروس والصينيين والبريطانيين والفرنسيين والألمان، بالإضافة إلى أطراف أخرى، حتى هدّدت باستخدام القوة من خلال العودة إلى الفصل

السابع من ميثاق الأمم المتحدة على النحو الذي سارت على وفقه مجريات قضية أسلحة الدمار الشامل العراقية
المزعومة 15

وقد كان المرشد الأعلى للجمهورية الإسلامية آية الله علي خامنئي يرفض فكرة إجراء مفاوضات مع الولايات المتحدة، مع تنديده بالإصلاحيين الداعين لها، لأنّ تلك المفاوضات بنظره سوف لن تحل أي مشكلة، وإنها ستكون مفيدة فقط للحكومة الأمريكية.

كما أنّه يرفض أن تجرى مفاوضات مباشرة وغير مباشرة مع إسرائيل، التي تناصب إيران العداء، وتعمل على إعاقة أي تطور علمي أو أي تقدم تقني، في المجال النووي حتى وإن كان ضمن التوجه السلمي لاستخدامات الذرة، فنجد أن إيران حاولت تبني موقفاً يتّجه إلى الذهاب تدريجياً نحو استخدام سياسة متشددة حيال ملفها النووي، دون أن يصل إلى مرحلة دفع أعدائها إلى اللجوء إلى استخدام القوة العسكرية ضدها، ولاسيما أنّها ترى الاستراتيجية الإسرائيلية في التعامل مع البرامج النووية في منطقة الشرق الأوسط من خلال عدّة مرتكزات تتمثل في رفض الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ورفض النقاش حول أسلحتها النووية، والقول بأنّ التفاهم حول تلك الأسلحة سيتم بعد إقرار السلام في المنطقة.

فقد صوّب رئيس الحكومة الإسرائيلية سهامه على سلمية النووي الإيراني في ظل تعهّد أميركي بالأمن الإسرائيلي، وتلويح بتشديد العقوبات على إيران، حيث قطعت العلاقات الدبلوماسية من عام 1980 عقب الثورة الإسلامية وقد تمّ بعدها منع تصدير البضائع الإيرانية إلى الولايات المتحدة، بالإضافة إلى عقوبات مالية وتجارية وتجميد أرصدها التي بلغت بما يقارب 150 مليار دولار ومنعت التعاملات المصرفية، ومنع تصدير أي تقنيات أو أجهزة متطورة من طائرات حربية أو مدنية، وسفن وآليات وأجهزة إلكترونية، الخ.

¹⁵رياض الراوي، "البرنامج النووي الإيراني وأثره على منطقة الشرق الأوسط"، دمشق: دار الأوانل، الطبعة الأولى، 2006، ص 225

وفي عام 2009 أتت حكومة أوباما التي اتبعت سياسة مختلفة عن سياسة بوش، إذ أنّ أوباما لم ينو استعمال القوة ضد إيران، فقد كان يعارض ذلك، لكنه اتبع سياسة استنزاف إيران أي دبلوماسية استنزافية تجاهها، وقام بما لم تقم به إدارة بوش¹⁶

وفي عهده تمّ اتفاق لوزان في سويسرا بعد مفاوضات ماراتونية استمرت 22 شهراً حتى توصلوا إلى الاتفاق النهائي في فينا تموز 2015، مع الدول الخمس +1 والذي أدى إلى إلغاء جميع العقوبات على إيران بصورة تدريجية مع السماح لإيران بتصدير واستيراد أسلحة، مقابل منعها تطوير صواريخ نووية، وقبولها زيارة مواقعها النووية، كما يمكن لطهران الوصول إلى أكثر من 100 مليار دولار من الأصول المجمدة بالخارج، وستكون قادرة على استئناف بيع النفط في الأسواق الدولية واستخدام النظام المالي العالمي في حركة التجارة مع السماح بدخول مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية لكل المواقع المشتبه بها، ومنها المواقع العسكرية لكن بعد التشاور مع طهران.

بمقابل مواصلة إيران برنامجها النووي بدرجة تخصيب 3.67 بالمئة، وتخفيض مخزون إيران من اليورانيوم بنحو 98 بالمئة، الذي يضمن سلمية البرنامج النووي وشروط أخرى، فقد كان هذا الاتفاق نتاج 30 عاماً من دبلوماسية الحزم في اللين والدم الممزوج باليورانيوم، وشكّل ذلك اليوم يوماً تاريخياً بالنسبة لإيران إذ شعرت بالفخر والاعتزاز لأنه كان خطوة لإنهاء أزمة استمرت لأكثر من عقد.

أما في الجانب الإسرائيلي وردة فعله تجاه رفع الحظر النووي الإيراني حتى ولو كان بشروط وضوابط دولية على إيران، فإسرائيل التي تملك ترسانة كبيرة من القنابل النووية والهيدروجينية والنيوترونية والرد النووي من

¹⁶قناة الميادين - الطريق إلى فينا الجزء الثاني - غاريت بوتر (مؤرخ للمفاوضات النووية بين إيران والغرب) ٢٠١٦

غواصاتها المزودة نووياً هي في الحقيقة لا تخشى إيران نووياً، بل تريد أن تبقى هي المحتكر الوحيد نووياً في المنطقة حيث وصف بنيامين نتنياهو بأنّ هذا الاتفاق خطأ تاريخي وأنّ الدول العظمى تجازف بمستقبلنا جميعاً وأنّ هذا العالم أصبح أكثر خطورة من الأمس.

وفي بداية عام ٢٠١٧ أنتت حكومة دونالد ترامب والذي بدوره بادر بتعليقات لاذعة أدت إلى تصاعد سريع في التوتر بين البلدين، قد كانت العلاقات الجليدية بينهما قد بدأت لتوها في الذوبان. وخاصة عندما وصف خلال حملته الانتخابية الاتفاق النووي الإيراني بأنه كارثة وبأنه أسوأ اتفاق جرى التفاوض عليه على الإطلاق وهدد بتمزيقه، كما قام بمنع سبع دول إسلامية بينها إيران من دخول الولايات المتحدة الأمريكية.

فيهذا تكون الحكومة الجديدة قد قامت بكشف القناع عن وجهها الحقيقي تجاه الجمهورية الإيرانية، فهل ستبقى العلاقات حبيسة الصعوبات التي شكّلت منهجية كل واحد كل من الطرفين إزاء الطرف الآخر؟

وفي حال عدم بذل جهود حثيثة للخروج من هذا الطريق المسدود، وانتهاج منهجية أكثر استراتيجية فهل سيشهد الطرفين بالأيام القادمة انحرافاً على امتداد مجموعة من النقاط الملتهبة لتصل إلى مواجهة لا يُعرف

عقبها؟؟!!

الخاتمة:

ليس من السهل القول، بالنفي الجازم أو التأكيد أنّ البرنامج النووي الإيراني سيبقى ذو طبيعة سلمية، والذي أكدت سلميته الجمهورية الإسلامية الإيرانية بعد اتفاق فينا التي توصلت إليه إيران مع مجموعة "1+5" غير أنّ ثمة حقائق لا يمكن تجاهلها بالرغبة الإيرانية بامتلاك أقصى درجات القدر من القوة، والتي يجب أن توازي القوة التي يمتلكها أعداؤها التاريخيون، ومنهم من اختفى دوره كلاعب أو كمهدّد بامتلاك السلاح النووي، ونقصد العراق، وتأتي الرغبة من خلال البحث عن المكانة الإقليمية والدولية، وكونها دولة طابعها السياسي يتّسم بالرجوع إلى العقيدة الإسلامية كمنهج وحيد يسبغ طابع الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وفي شتى مجالات الحياة، ربّما ينبع من خلفية عقائدية أمر بها الدين الإسلامي، إن لم يكن من خلال اتّباع مبدأ الجهاد الذي تتميز به هذه العقيدة، فهو على الأقل يدخل من خلال النص القرآني:

(وأعدّوا لهم ما استطعتم من قوّة ومن رباط الخيل ترهبون به عدو الله وعدوكم)

فهناك ضبابية حول الحقيقة، والتي كما يدّعيها الإيرانيون بأن برنامجهم النووي معدّ حقاً للأغراض السلمية، وربما يكون ذلك مخالفاً للحقيقة، حيث تتعرّز المخاوف لدى الفريق الآخر نتيجة التناقضات التي وردت مرّات عدة في تصريحات عديد من المسؤولين الإيرانيين، وخاصة ممن ينتمي إلى التيار المحافظ المتشدد، حتى وإن اختلف في كلّ شيء مع التيار الإصلاحى، فهما لا يختلفان في نهجهما وتصوراتهما وتوجهاتهما حيال ملفّ بلدهم النووي.

وخاصة أنّ أحداً من الأطراف الدولية لم يستطع أن يقّدّم دليلاً واحداً قاطعاً بأن لدى إيران مسعى للحصول على السلاح النووي، قد يكون ذلك نابعاً من واقعية الادعاءات الإيرانية وتمتعها بالمصداقية، وخاصة إذا أخذنا بالاعتبار فتوى الإمام الخامنئي بتحريم استخدام السلاح النووي على محمل الجدّية، وهناك من يشكك بالنوايا

الإيرانية كالولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل ويقولون أنه قد يكون نابعاً من حصافة الإجراءات الإيرانية في قدرتها على تضليل المجتمع الدولي، وخاصة الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

ولكن المهم هنا أن أياً من الأطراف الدولية المناهضة لإيران لم تستطع ولحد الآن من أن تقدم دليلاً واحداً ملموساً تستطيع أن تدين من خلاله إيران ويكون طريقاً ممهداً لإجراءات تتوافق مع أهدافهم الرامية، ليس للهيمنة على إيران واستكمال حلقات تلك الهيمنة على المنطقة بأسرها، وإنما أيضاً لحرمان إيران، كما هو الأسلوب المتبع مع الدول الإسلامية والعربية من إحراز أي تقدم علمي، وجعلها تترجح تحت نير التخلف، وعرقلة ما تصبو إليه هذه الدول من التقدم فيما يتعلّق باستخدام التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية في مجالاتها المختلفة، وخاصة أنّ الجمهورية الإسلامية الإيرانية تواجه اليوم أكثر من أي وقت مضى تهديداً صريحاً باستخدام القوة المفرطة تجاهها من حكومة الجديدة الأمريكية المتمثلة بترامب التي ستتذرع من خلال البرنامج النووي الإيراني سواء كان سلمياً، أو يهدف لأغراض عسكرية، كوسيلة للضغط على إيران لتحقيق أهدافها الاستراتيجية، وفي مقدمتها حماية أمن إسرائيل وحلفاء الولايات المتحدة وخاصة وقوف إيران إلى جانب الجمهورية العربية السورية وتقديم الدعم لها بكافة المجالات لمحاربة التنظيمات الإرهابية التي تدعمها السعودية ودول الخليج، وتركيا، وإسرائيل، وهذا الأمر الذي تعمل الولايات المتحدة على وقفه من خلال خلق مزاعم وادعاءات من أجل فرض هيمنتها على إيران، والمجيء بنظام حكم يدور في فلكها، سواء اقتضى ذلك استخدام القوة العسكرية أم لا.

المراجع

1. المراجع العربية:

أ. الكتب:

- الدجاني، أحمد صدقي، "تأملات في الردع النووي في عالمنا المعاصر، في: هل يشكل انتشار الأسلحة النووية عامل ردع؟" الرباط: مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية، 2000.
- الراوى، رياض، "البرنامج النووي الإيراني وأثره على منطقة الشرق الأوسط"، دمشق: دار الأوائل، الطبعة الأولى، 2006.
- عبد القادر، نزار، "إيران والقنبلة النووية"، بيروت: المكتبة الدولية، الطبعة الأولى، 2009.

ب. المجلات والدوريات:

- أحمد، عليو، "الملف النووي الإيراني بين الحقائق العلمية والوقائع السياسية الدولية"، مجلة الجيش اللبناني، 2014، العدد 343.
- يوسف عزيزي، "إيران والمبادرة الأوروبية"، جريدة الشرق القطرية، في 2004/27

ت. أفلام وثائقية:

- قناة الميادين، الطريق إلى فينا، الجزء الأول 2016
- قناة الميادين، الطريق إلى فينا، الجزء الأول 2017
- قناة الميادين، الطريق إلى فينا، الجزء الثاني 2016

ث. مواقع الانترنت:

- الشبكة الدولية للمعلومات (الإنترنت) على الموقع:

www.globalsecurity.org/end/world/Iran/facility/bushwhacked-intro.htm
interface March15,2001

2. المراجع الأجنبية:

A. Periodicals:

- Jalil Roshandel and Saeedeh Lotfian, "Iran: Atomic Programs and Foreign, Homsharhri" (**Morning Daily**), August 22,25,1996.
- U.N. Atomic Agency Urges Iran to Allow Wider Inspections ;(**New York Times**), jun19,2003